"الدولة العميقة":

حدود دور الحرس الثوري فى السياسة الإيرانية

أ.محمد عباس ناجي
رئيس تحرير مجلة (مختارات إيرانية)
مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

مقدمة

يكتسب الحديث عن الدور الذي يقوم به الحرس الثوري الإيراني "الباسدران" على الساحتين الداخلية والخارجية الإيرانية، أهمية وزخما خاصا لاعتبارات ثلاثة رئيسية: يتمثل أولها، فى أن هذا الدور لم يعد مقتصرا على الجانب العسكري، رغم أهميته، وإنما بات يمتد إلى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

فقد حرص "الباسدران" على توسيع نطاق نشاطه على الساحة الداخلية، خاصة خلال فترة العقوبات الدولية التي كانت مفروضة على إيران قبل الوصول للاتفاق النووي مع مجموعة "٥+١" فى ١٤ يوليو ٢٠١٥، حيث سعى إلى استثمار ذلك من أجل تعزيز نفوذه الاقتصادي، لاسيما بعد أن حلت الشركات الاقتصادية التابعة له، على غرار شركة "خاتم الأنبياء"، محل الشركات الكبرى التي اضطرت للانسحاب من السوق الإيرانية، مثل شركة "توتال الفرنسية(•)، خاصة فى مجالات البنية التحتية والاتصالات، واستفاد من انتشار الفساد داخل مؤسسات الدولة فى الفوز بكثير من الصفقات الاقتصادية(١)، ووفقاً لتقديرات عديدة، فإن الأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها "الباسدران" توفر له مصادر مالية تتراوح ما بين ١٠ إلى ١٢ مليار دولار سنويا(٢).

كما دعم الحرس تأسيس جمعيات خيرية تقدم خدمات اجتماعية داخل وخارج إيران تسمى بـ"البنياد"، حيث كان لها دور رئيسي فى توسيع نطاق القاعدة المؤيدة لنشاطه داخل إيران، خاصة فى المناطق النائية والفقيرة، التي تعاني من تراجع الخدمات المعيشية، لاسيما فى مجالات الصحة والتعليم.

وينصرف ثانيها، إلى أن هذا الدور تحول إلى محور رئيسي فى تفاعلات إيران مع الخارج. إذ باتت العديد من القوى الإقليمية والدولية ترى أن المشكلة مع إيران لم تعد تنحصر فى برنامجها النووي، الذي ما زال يثير مخاوف عديدة رغم الوصول إلى الاتفاق النووي بسبب إصرار إيران على البحث عن ثغرات قانونية للالتفاف عليه(*)، وإنما باتت تمتد إلى دعمها للإرهاب ودورها فى زعزعة الاستقرار فى الشرق الأوسط.

ومن دون شك، فإن ما يعزز من هذه الاتهامات التي تواجهها إيران هو الجهود التي يبذلها الحرس الثوري، وتحديدا "فيلق القدس" الذي يقوده اللواء قاسم سليماني والمسئول عن إدارة العمليات الخارجية فى دول الأزمات مثل سوريا والعراق واليمن ولبنان، من أجل دعم نفوذ إيران فى الخارج وتعزيز قدرتها على التحول إلى قوة إقليمية رئيسية لا يمكن استبعادها من عملية صياغة الترتيبات الأمنية والسياسية التي تشهدها المنطقة بفعل التطورات المتسارعة فى ملفاتها الإقليمية الرئيسية.

وقد أشارت دراسة صدرت فى بريطانيا، فى مارس ٢٠١٧، إلى أن الحرس الثوري متورط فى "الاحتلال غير المباشر" لأربع دول عربية، هى العراق وسوريا ولبنان واليمن، وسعى إلى التدخل فى الشئون الداخلية لـ١٤ دولة فى المنطقة. وقدر حجم الدعم المالي الذي قدمته إيران إلى نظام الأسد فى سوريا، والذي تضمن بالطبع مشاركة الحرس فى المواجهات المسلحة مع قوى المعارضة، بنحو ١٠٠ مليار دولار فى الأعوام الخمسة ٢٠١١-٢٠١٦(٣).

ورغم أن هذه التقديرات تبدو مبالغ فيها خاصة أن إيران كانت تعاني فى تلك الفترة من تراجع الاحتياطي فى العملة الصعبة فضلا عن الأزمة الاقتصادية التي سببتها العقوبات الدولية التي كانت مفروضة عليها قبل الوصول للاتفاق(*)، فإن ما يكسب مثل تلك الدراسات زخماً خاصاً هو الخطوات التي بدأت إيران فى اتخاذها من أجل الحفاظ على تمددها فى بعض دول الإقليم، خاصة فى سوريا، التي تشهد تطورات سياسية وأمنية متلاحقة، على غرار تصاعد الدور الأمريكي فى عهد إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب فى الأزمة السورية، واتساع نطاق الانخراط السياسي والعسكري الروسي فى الأزمة.

فعلى خلفية ذلك، اتجهت إيران، من خلال الحرس الثوري، إلى محاولة تأسيس ممر استرتيجي عابر للحدود يربط بينها وبين سوريا من خلال العراق، ويساعدها في الوصول إلى ساحل البحر المتوسط، بشكل سيمكنها، فى حالة حدوثه، من مواصلة دعمها لحلفائها، لاسيما نظام الأسد وحزب الله، وفي الوقت نفسه يقربها من حدود إسرائيل.

ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية سعت إلى توجيه إشارات عديدة لإيران لمنعها من العمل على تأسيس هذا الممر، من خلال الضربات العسكرية التي وجهتها لبعض القوافل العسكرية التابعة للميليشيات الشيعية الموالية لها(٤)، إلا أن إيران تبدو مُصرة على المضى قدما فى هذا السياق، حيث تسعى إلى استغلال تحرير مدينة الموصل من تنظيم "داعش" وتقدم ميليشيا "الحشد الشعبي" باتجاه الحدود العراقية–السورية من أجل تعزيز قدرتها على تحقيق تلك الأهداف.

وفي هذا السياق، مارس الحرس الثوري دورا بارز، حيث قام قاسم سليماني بالإشراف على العمليات العسكرية التي شاركت فيها ميليشيا "الحشد الشعبي" ضد تنظيم "داعش" فى شمال العراق، كما شارك قادة وكوادر من الحرس فى المعارك التي انخرطت فيها القوات النظامية السورية والميليشيات الحليفة لها ضد قوى المعارضة المسلحة والتنظيمات الإرهابية.

وقد دفع ذلك الولايات المتحدة الأمريكية إلى تأكيد أن إيران تنتهك العقوبات، خاصة بعد الزيارات التي قام بها قاسم سليماني إلى بعض المناطق التي تسيطر عليها الميليشيات الحليفة لإيران فى العراق وسوريا. إذ قالت المندوبة الأمريكية لدى الأمم المتحدة نيكي هايلي، فى نهاية يوليو ٢٠١٧، أن تلك الزيارات تشير إلى أن إيران لا تلتزم بالقرارات الدولية خاصة القرار ٢٢٣١ الذي يحظر، حسب تصريحاتها، سفر بعض مسئوليها مثل سليماني إلى خارج حدودها(٥).

ويتعلق ثالثها، بتزايد تأثير الضغوط الخارجية التي تتعرض لها إيران على نفوذ "الباسدران"، حيث دائما ما تواجه إيران تلك الضغوط بتبني سياسة متشددة تتضمن دعم الدور الذي يقوم به الحرس على الساحتين الداخلية والخارجية.

وقد بدا ذلك جلياً فى أعقاب قيام إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، فى ١٨

يوليو٢٠١٧، بفرض عقوبات جديدة على إيران بسبب تجاربها الصاروخية التي تشرف عليها القوة الجوفضائية التابعة للحرس الثوري، شملت ١٦ كيانا وشخصا وجهت لهم اتهامات بتقديم مساعدات فى برنامج الصواريخ الباليستية وتطوير طائرات من دور طائرات وسرقة برمجيات من الولايات المتحدة الأمريكية(٦).

وقد ردت إيران على ذلك عبر خطوتين: الأولى، إجراء تجربة جديدة خاصة بإطلاق صاروخ قادر على حمل أقمار صناعية إلى الفضاء، في٢٧ يوليو ٢٠١٧(٧). والثانية، زيادة الميزانية المخصصة لأنشطة الحرس الثوري، حيث صوت مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان)، فى ١٣ أغسطس ٢٠١٧، بغالبية ٢٤٠ نائبا من أصل ٢٤٤ حاضرين على مشروع قانون لزيادة المخصصات المالية لبرنامج الصواريخ الباليستية والعمليات الخارجية التي يقوم بها الحرس بحوالي ٥٢٠ مليون دولار(٨).

وقد أثارت خطوة إطلاق صاروخ قادر على حمل أقمار صناعية استياء دولياً بارزاً، حيث عبرت بعض الدول الأوروبية مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا، إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، عن رفضها لذلك، وقدمت الدول الأربعة مذكرة إلى مجلس الأمن، فى اليوم التالي، تفيد أن هذه الخطوات تتعارض مع قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٣١ الذي صدر عقب الوصول للاتفاق النووي(٩).

أولا: مؤسسة موازية

هذه الاعتبارات فى مجملها تشير إلى أن الحرس الثوري يمارس دوراً رئيسياً فى التفاعلات السياسية والاقتصادية داخل إيران وخارجها. وربما يعود ذلك، فى قسم منه، إلى حرص قادة الثورة التي أطاحت بنظام الشاه محمد رضا بهلوي فى عام ١٩٧٩، على تعزيز قدرة الحرس فى الحفاظ على النظام الجديد، لاسيما فى ظل عدم ثقتهم فى ولاء القوات المسلحة التقليدية التي كانت موالية للشاه، حيث شاركت فى قمع المظاهرت التي سبقت اندلاع الثورة، ولم تعلن تأييدها للنظام الجديد قبل انهيار الأخير.

بل إن كتابات عديدة أشارت إلى أن القادة العسكريين الرئيسيين تبنوا موقفاً محايداً إزاء الأحداث التي شهدتها إيران قبل عودة الخميني من منفاه فى ١١ فبراير ١٩٧٩، وألزموا العسكريين بالبقاء فى ثكناتهم(١٠).

ومن هنا، اعتبرت تلك القيادات أن استمرار النظام الجديد وقدرته على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي يتعرض لها مرهون بتأسيس ميليشيات عسكرية يكون ولاؤها الأول للنظام الثوري الجديد، وتكون قادرة على موازنة قدرات الجيش التقليدي وتقليص احتمالات اتجاهه إلى الإطاحة بالنظام الجديد أو تشكيل تهديد متواصل له.

ومن دون شك، فإن تأسيس هذه الكيان العسكري الموازي كان يعبر عن حالة الازدواجية التي اتسم بها نظام الجمهورية الإسلامية الذي أطاح بالشاه، والتي بدت جلية فى مزجه بين مبدأ "الشورى" الذي يعلى من دور المؤسسات المنتخبة من جانب الشعب على غرار رئاسة الجمهورية ومجلس الشورى (البرلمان)، ونظرية "ولاية الفقيه"، التي تكرس من صلاحيات المرشد الأعلى للجمهورية، الذي يعين بدوره رؤساء السلطات غير المنتخبة، التي تمارس دورا رئيسيا فى عملية صنع القرار داخل النظام السياسي.

هذه الازدواجية فرضت باستمرار حالة من الثنائية داخل المجتمع السياسي والعسكري فى إيران، انعكست فى تشكيل مؤسسات موازية، حيث تأسس الحرس الثوري إلى جانب القوات المسلحة، وتشكل مجلس صيانة الدستور إلى جانب مجلس الشورى الإسلامي، وظهر تيار الإصلاحيين فى مواجهة تيار المحافظين، وتزايد السجال بين رجال الدين والأفندية.

وبالطبع، فإن الحرس الثوري تحديداً كان يعبر عن المتغير الثيوقراطي الراديكالي للنظام الذي يرتبط بـ"ولاية الفقيه". ومن هنا لم يقتصر دوره على حماية النظام السياسي الجديد فقط، وإنما امتد إلى العمل على تحقيق الأهداف الأيديولوجية التي تبناها هذا النظام على الساحتين الداخلية والخارجية، فبات إحدى الآليات الرئيسية التي استخدمتها إيران من أجل تصدير ثورتها إلى الخارج فى إطار ما يسمى بـ "نصرة المستضعفين فى الأرض".

وقد كانت فترة الحرب العراقية–الإيرانية (١٩٨٠–١٩٨٨) هى المرحلة الذهبية التي تمكن خلالها الحرس من توسيع نطاق دوره ونفوذه فى الداخل والخارج، حيث سعى إلى استغلال التطورات التي شهدتها الساحة الإقليمية من أجل تحقيق أهدافه، خاصة فى مرحلة ما بعد سقوط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣، حيث سعت إيران إلى ملء الفراغ الناتج عن سقوط نظام البعث وحل المؤسسة العسكرية، عبر تكريس سيطرة القوى

الشيعية الحليفة لها على السلطة فى بغداد، وقام الحرس الثوري بالدور الرئيسي فى هـذا السياق.

وبعد اندلاع الثورات والاحتجاجات العربية، سارعت إيران إلى محاولة استغلالها من أجل دعم نفوذها داخل الدول التي شهدت مثل التطورات، كما أصرت على تقديم دعـم متواصل للنظام السوري من أجل تعزيز قدرته على البقاء فى السلطة ومواجهـة قـوى المعارضة والأطراف الداعمة لها.

ثانيا: الحرس والرئيس: صراع مزمن

دائما ما كان التوتر هو السمة الرئيسية التي طغت على العلاقة بين الحرس الثـوري ورئيس الجمهورية، وهو ما يعود إلى اعتبارات رئيسية ثلاث: يتمثل أولها، فى استقلالية الحرس عن الرئيس، حيث أنه يتبع المرشد الأعلى للجمهورية مباشرة، الذي يمـتـلـك صلاحية تعيين قادته الرئيسيين وفقا للدستور.

وينصرف ثانيها، إلى النفوذ الاقتصادي لـ"الباسدران"، والذي يقلـص مـن قـدرة الحكومة على إدارة الشئون الاقتصادية للدولة، حيث أن المؤسسات الاقتصادية التابعة له لا تخضع لإشراف الحكومة.

ويتعلق ثالثها، بحرص الحرس على التدخل فى الشئون السياسية والتأثـيـر عـلـى التوازنات السياسية القائمة، بما يدعم تيار المحافظين الأصوليين، القريب من توجهاته.

وقد دفع ذلك رؤساء الجمهورية المتعاقبين إلى العمل على احتواء نفوذ الـحـرس أو توجيه انتقادات حادة لنشاطه السياسي والاقتصادي، وحتى الذين انتمـوا إلـى تـيـار المحافظين الأصوليين، على غرار الرئيس السابق محمود أحمدي نجاد. إلا أنهم فشلـوا جميعا فى هذا السياق بسبب الدعم الواضح الذي يقدمه المرشد عـلـي خـامـنـئـي لـ"الباسدران".

هذه الازدواجية عبر عنها الرئيس الحالي حسن روحاني عندما وجه انتقادات ضمنية للحرس، بسبب تدخله فى الشئون السياسية، حيث قال في٢٢ يونيو ٢٠١٧، أن "جزءا من الاقتصاد بيد حكومة لا تمتلك البندقية تسلمته حكومة تمتلك البندقية"، وهو ما رد عليه قائد الحرس الثوري محمد علي جعفري بتأكيده أن "الحرس الثوري يمـلـك الصـواريـخ والبندقية"، مضيفا أن "حكومة بلا بندقية محكومة بالحقارة والاستسلام أمام الأعداء"(١١).

خاتمة:

يبدو أن السجال حول دور الحرس الثورى على الساحتين الداخلية والخارجية سوف يتواصل خلال المرحلة القادمة، لاسيما مع بدء الولاية الثانية للرئيس حسن روحاني، إذ أن الضغوط التي تفرضها التطورات الخارجية على توازنات القوى الداخلية فى إيران تعزز من موقع "الباسدران" وتساهم فى المقابل فى تضييق حرية الحركة وهامش المناورة المتاح أمام الرئيس الذي يسعى إلى توسيع نطاق قدرته على إدارة الشئون التنفيذية للدولة.

وهنا، فإنه بالتوازي مع التصعيد المستمر بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران حول الاتفاق النووي والحرس الثوري، فضلا عن التحديات التي تواجهها إيران فى سوريا، خاصة مع تصاعد الدور الأمريكي واستمرار الانخراط الروسي وتزايد احتمالات وصول واشنطن وموسكو إلى تفاهمات سياسية وأمنية ربما لا تتوافق بالضرورة مع المصالح والحسابات الإيرانية، إلى جانب ظهور دعوات عديدة داخل العراق لمواجهة النفوذ الإيراني بالتوازي مع تحسن علاقات العراق العربية، والذي بدا جليا فى الزيارات التي قام بها بعض المسئولين وعدد من الشخصيات الشيعية العراقية مثل زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر وزعيم تيار "الحكمة الوطني" عمار الحكيم إلى بعض الدول العربية مثل السعودية والإمارات ومصر، كلها عوامل تصب فى صالح توسيع نطاق الدور الذي يقوم به الحرس فى المنطقة، وهو ما يعكسه القرار الأخير الذي اتخذه البرلمان الإيراني بزيادة المخصصات المالية للأنشطة الخارجية التي يمارسها "الباسدران" فى إشارة واضحة إلى أن حكومة روحاني سوف تواجه تحديات لا تبدو هينة خلال الأعوام الأربعة القادمة.

المراجع

(*) عادت شركة "توتال" من جديد للاستثمار فى السوق الإيرانية بعد الوصول للاتفاق النووي فى ١٤ يوليو ٢٠١٥ بين إيران ومجموعة "٥+١"، ثم رفع العقوبات الدولية المفروضة على إيران فى ١٧ يناير ٢٠١٦، حيث وقعت مع شركتى "بتروباس" الإيرانية و"سي أن بي سي" الصينية، اتفاقا، فى ٣ يوليو ٢٠١٧، يقضي بقيام الشركة بتطوير المرحلة الحادية عشر من حقل "بارس الجنوبي" الذي تشترك فيه إيران مع قطر. لكن هذا الاتفاق تسبب فى تعرض حكومة روحاني لانتقادات قوية من جانب تيار المحافظين الأصوليين، الذين أبدوا تحفظات على إعادة التعامل مع الشركة الفرنسية التي استجابت للعقوبات والضغوط الدولية وانسحبت من إيران. وقد وصل الأمر إلى حد قيام مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان)، فى ١٢ يوليو ٢٠١٧، بتشكيل لجنة للإشراف على الاتفاق مع "توتال"، فى إشارة إلى أن البرلمان لا يبدي ثقة كبيرة فى مدى قدرة الحكومة على التفاوض مع الشركة الفرنسية وعدم تقديم تنازلات كبيرة فى هذا السياق، على غرار التنازلات التي يرى المحافظون الأصوليون أنها قدمتها فى الاتفاق النووي ووفرت الفرصة، فى رؤيتهم، للعقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية فى الوقت الحالي. ويبدو أن الحرس الثوري كان يدعم تلك الانتقادات، على اعتبار أن دخول "توتال" السوق الإيرانية من جديد ربما يخصم من قدرة الشركات التابعة له على الحصول على نسبة كبيرة من الصفقات الاقتصادية التي يتم إبرامها فى المرحلة الحالية.

1. Roshanak Taghavi, "The Irrational Exuberance About the Iranian Economy", **Foreign Policy**, United states of America ,February26, 2016
2. Parisa Hafezi, "Iran's elite Guards to gain regional, economic power in post-sanctions era", **Reuters**, January 19, 2016.

(*) تشير كتابات غربية عديدة إلى أن إيران استفادت من الصياغة القانونية الفضفاضة التي تضمنها قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٣١، الذي صدر بعد الوصول للاتفاق النووي بأسبوع واحد، فى ٢٠ يوليو ٢٠١٥، والذي "يدعوها" إلى التوقف عن أية أنشطة خاصة بتطوير صواريخ "مصممة" لحمل أسلحة النووية، فى حين كانت الصياغة القانونية فى قرار مثل ١٩٢٩ أكثر حزما فى التعامل مع هذه القضية تحديدا، حيث كانت تمنع إيران من اتخاذ أية خطوات فى هذا السياق. ومن هنا تدعي إيران باستمرار أن تجاربها الصاروخية لا تنتهك قرار مجلس الأمن، لأنها ببساطة ليست مصممة لحمل أسلحة نووية، حيث تمتلكها إيران، حسب مزاعمها لأغراض دفاعية فقط. لمزيد من التفاصيل انظر:

- Colum lynch, "Washington Made It Easy for Iran to Fire Its Ballistic Missiles", **Foreign Policy**, United states of America , March 16, 2016.
3. "International Committee In Search of Justice and European Iraqi Freedom Association", **Destructive role of Iran's Islamic**

Revolutionary Guard Corps (IRGC) in the Middle East, March 2017.

(*) اختلفت التقديرات حول قيمة الدعم الإيراني، حيث اعتبر المبعوث الأممي إلى سوريا ستيفان دى ميستورا أن الدعم الإيراني للنظام السوري يصل إلى ٦ مليار دولار سنويا، فيما ترى تقديرات أخرى أن هذا الدعم يتراوح بين ٣,٥ مليار دولار و٢٠ مليار دولار. لمزيد من التفاصيل انظر:

- "Richard Nephew, Sanctions Relief Won't Be a $100 Billion Windfall for Iran's Terrorist Friends" , **Foreign Policy**, United states of America , July 2, 2015.

٤. **صحيفة الرياض** (السعودية)، ٢٠١٧/٥/٢٠.
٥. **صحيفة الخليج** (الإماراتية)، ٢٠١٧/٧/١.
٦. **صحيفة السياسة** (الكويتية)، ٢٠١٧/٧/١٨.
٧. **صحيفة الحياة** (اللندنية)، ٢٠١٧/٧/٢٩.
٨. **صحيفة الشرق الأوسط** (اللندنية)، ٢٠١٧/٨/١٤.
٩. ***صحيفة القبس*** (الكويتية)، ٢٠١٧/٨/٢.
١٠. أروند إبراهيميان، **تاريخ إيران الحديثة**، مجدي صبحي (مترجم)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٤٠٩،الكويت، فبراير ٢٠١٤، صـــ٢٢٢.
١١. "حكومة الظل: أسباب تصاعد التوتر بين روحاني والحرس الثوري"، **مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**،دولة الامارات العربية المتحدة ، ٢٠١٧/٦/٣٠.